منهجية إعداد مقال قانوني

نقصد به المقال القانوني الذي يكون موضوعا لاختبار في المسابقات التي يشارك فيها خرجي كليات الحقوق من أجل الحصول على وظيفة معينة، أو من أجل الدخول إلى مدارس تكوينيه لوظائف معينة كالقضاء مثلا، ويهدف هذا الاختبار (المقال القانوني) إلى التأكد من مهارات المترشح القانونية وبالتالي مدى تأهله للالتحاق بالوظيفة التي تتطلب توفر مثل تلك المهارات، ويتم إعداد السؤال من قبل خبراء قانونيين كالأساتذة الجامعيين والقضاة والموظفين الأكثر خبرة، كما يتم التقييم من طرفهم، وعادة لا يتجاوز هذا النوع الأربع صفحات لأنه لا يهدف إلى التأكد من سعة المعلومات النظرية بقدر تقييم مدى قدرة المترشح على الفهم والاستدلال والتحليل والاستنباط في أسلوب ولغة سليمة.

من الناحية المنهجية يتكون المقال القانوني من ثلاث أقسام، هي المقدمة والعرض والخاتمة، يمكن التطرق لقواعد كتابتها فيما يلي

أولا: المقدمة

تتكون المقدمة من ثلاث عناصر أساسية هي:

- تقديم للموضوع: يتم من خلال جملة عامة كمدخل للموضوع ثم يتم تعريف المصطلحات المستخدمة في السؤال باختصار وبالتالي تعريف الموضوع في حد ذاته، ثم تحديد إطاره أي حصر مجال الدراسة.
- ذكر أهمية الموضوع: بمعنى تبرير الفائدة من وراء دراسة الموضوع التي قد تكون نظرية بحثة مثل أن الموضوع كان يثير خلافا فقهيا مما يتعين مناقشة تلك الخلافات، وقد تكون تطبيقية، مثل كون الموضوع يطرح مسألة جديدة ينبغي التطرق إليها بالدراسة.
- طرح الإشكالية وعرض المخطط: ويتم هنا تحديد ما سيتم معالجته من خلال إشكالية معينة وتبيين الأفكار التي سيتم معالجتها في العرض، من خلال المخطط التي تم التوصل إليه في المرحلة التحضيرية.

ثانيا: العرض

يحتل العرض أكبر جزء من المقال، وهو عبارة عن عرض للأفكار التي تم التوصل إليها بصورة موسعة نوعا ما ومناقشتها وتحليلها بصورة مرتبة كما هي واردة في المخطط، وهنا يظهر الحاجة أكثر للمعلومات النظرية المسجلة في المسودة إذ أنه يتم الاعتماد عليها كمادة خام يستخدمها محرر المقال من أجل الشرح والاستدلال والبرهنة عن حجج معينة، حيث يتم التمهيد للقسم الأساسي الأول ثم الانتقال إلى معالجة أقسامه الفرعية، وكل قسم فرعي يأتي في شكل فقرات، تتضمن الفقرة الأولى فكرة معينة، وتكتب في الشكل التالي: جملة الموضوع التي تحدد ما هي الفكرة المعالجة، ثم الجمل التي تليها التي تكون عبارة عن أدلة وبراهين لدعم تلك الفكرة بالإضافة إلى الأمثلة والبيانات الذي تزيد في توضيحها، وهكذا تأتي بقية الفقرات إلى غاية التمكن من معالجة القسم الفرعي بكفاءة وشمولية لكن يجب توخي الاختصار المفيد، وعدم التوسع الذي يؤدي إلى الخروج عن الموضوع، ثم يتم معالجة بقية الأقسام الفرعية بنفس الطريقة، والانتقال لتناول القسم الأساسي الثاني بنفس المنهجية.

هذا مع ضرورة التنبيه أن المقال المخصص للإجابة في امتحان جامعي أو وظيفي يجب ألا يتجاوز أربع صفحات ولا يحتاج إلى توثيق المعلومات وتهميشها، أما إذا كان كواجب منزلي فيمكن أن يكون أطول من ذلك مع إمكانية التوثيق والتهميش.

ثالثا: الخاتمة

رغم أن الخاتمة تعد جزءً أساسيا من أجزاء البحث العلمي بما في ذلك المقال العلمي القانوني، إلا أنه يوجد من يرى أن الخاتمة في هذا النوع من المقالات غير ضرورية، على اعتبار أن محرر المقال يكون قد أجاب عن كل التساؤلات في العرض، ومع ذلك يمكن أن تكون ضرورية إذا كانت تهدف إلى فتح أفاق جديدة للبحث.

وحسب رأينا الخاص نعتبر أن كتابة الخاتمة لن يؤثر على جودة المقال، إذن يتم كتابتها في كل الأحوال حتى لو لم تكن تفتح آفاقا جديدة للبحث، وعلى هذا الأساس يتم فيها ذكر عرض موجز عما تم التطرق إليه في العرض، في شكل إجابة مختصرة على الإشكالية، وإمكانية اقتراح حلول أخرى للمشكلة المطروحة.

ملاحظة مهمة

بعد الانتهاء من تحرير المقال لابد من مراجعته قبل تسليم ورقة الإجابة، وتتم المراجعة بقراءة متأنية هدفها تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية إن وجدت، والتأكد من استخدام أدوات الربط الملائمة، وكذا الفواصل وعلامات الوقف والترقيم الأخرى.